

واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر وتحدياتها

The reality and challenges of the Islamic banking industry in Algeria

الزهرة بوازديّة*

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

تبسة / الجزائر

Zohra.bouazdia@univ-tebessa.dz

تاريخ الارسال: 2022/10/22 تاريخ القبول: 2023/06/01 تاريخ النشر: 2023/06/08

الملخص:

تعالج هذه الدراسة واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر والتحديات التي قد تعيق نجاحها، لهذا لا بد من التعرف على هذه التحديات لمواجهةها وتوفير المناخ الملائم للاستفادة من مزايا الصيرفة الإسلامية التي أثبتت وجودها عالميا.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر عاشت فترتين، الأولى مارس فيها كل من بنك البركة وبنك السلام المعاملات المصرفية الإسلامية في ظل فراغ قانوني خاص بالشرعية الإسلامية وفترة ثانية جاءت بصدد النظام 02/20، وضعت الإطار القانوني والتنظيمي لعمل الصيرفة الإسلامية وفتحت الباب واسعا أمام البنوك العاملة في الجزائر لفتح نوافذ إسلامية، أملا في زيادة نفوذ الصناعة المصرفية الإسلامية. لكن مع كل هذا يبقى على كل الأطراف ذات الصلة أن تعمل على دراسة التحديات العديدة المرتبطة بكسب ثقة المتعاملين الاقتصاديين من خلال التوعية وتبسيط المعاملات الإسلامية. وهذا كله يبنى على تذليل العقبات، سواء الشرعية منها أو القانونية والمالية أو لمحاسبية وكذلك المتعلقة بالتأهيل الشرعي للموارد البشرية داخل المصارف.

الكلمات المفتاحية: صيرفة إسلامية، نوافذ الإسلامية، معاملات مصرفية إسلامية.

Abstract:

The present research paper aims to shed light on the reality of the Islamic banking industry in Algeria alongside its challenges which may hinder its success. On this basis, it is vital to identify these challenges to confront them

* المؤلف المراسل.

and provide the appropriate environment to benefit from the advantages of Islamic banking that has proven its presence globally.

On the same token, the findings of the study show that the Islamic banking industry in Algeria witnessed two phases, the first during which both Al Baraka Bank and Al Salam Bank practiced Islamic banking transactions in light of a legal vacuum specific to Islamic Sharia, and a second phase came with the issuance of the 20/02 regulation, which laid the legal and regulatory framework for the work of Islamic banking. Moreover, there is a wide scope for banks operating in Algeria to open Islamic windows, in the hope of increasing the influence of the Islamic banking industry. Nonetheless, all relevant parties need to analyze the several challenges related to gaining the confidence of economic dealers through awareness and simplification of Islamic transactions. All of this is built on overcoming obstacles, whether legal, sharia based, financial and accounting, as well as those related to the legal qualification of human resources within banks.

Key words: Islamic banking, Islamic windows, Islamic banking transactions

مقدمة:

عرف النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات ومحطات بغرض النهوض به وتوسعة دوره كمحرك للاقتصاد الجزائري، وتعبئة أوسع للادخار خاصة ما تعلق بالسيولة خارج القطاع المصرفي (ما يتداول في السوق الموازية). وهذا ما جعل السلطات العمومية تنتهج في السنوات الأخيرة خيار الصيرفة الإسلامية كحل وضرورة لتفعيل عمل البنوك العمومية من خلال النوافذ الإسلامية التي فتحت على مستواها. بعد أن كانت الأسبقية في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي للبنوك الخاصة، بعد تعديلات قانون النقد والقرض كنتيجة للتحرير المصرفي وليس كغاية لتبني الصيرفة الإسلامية ضمن أهداف تلك التشريعات.

وفي ظل التطورات التكنولوجية والمالية في كل دول العالم وتبني مفهوم التحول الرقمي في القطاع المالي، خاصة مع ظهور جائحة كورونا كان الدافع قويا لإقحام العديد من الاقتصاديات لتبني هذه التكنولوجيات المالية في عملها المصرفي سواء التقليدي أو الإسلامي. وإذا كانت الجزائر تعيش ضمن اقتصاد يتميز بدناميكية متسارعة وتتأثر بكل هذه التغيرات والتكنولوجيات، فإنها مجبرة على مسايرتها والاستفادة منها خاصة وأن العديد من الدول حتى غير الإسلامية تسعى للاستفادة منها.

وقبل أن يتم التساؤل عن كل ما سبق، يجب الوقوف عند واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وما مدى نجاح تطبيقها؟ لأن النجاح في هذه المرحلة سيكون البوابة لتبني تطورات

تليها كتبني التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيق الشمول المالي الرقمي للمنتجات الإسلامية وغيرها من التغيرات المترابطة.

وبناء على ما سبق جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على حقيقة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وما مدى تحقيق الغاية منه. وذلك من خلال طرح الإشكالية الآتية:

ما هو واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر وما هي أهم تحدياتها؟

والغرض من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على مدى نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر وما هي أهم معيقاتها، للاستفادة بصورة جيدة من هذه التطورات وتوفير المناخ الملائم لانتشارها وتعميم التعامل وفقها، للتخلص في يوم من الأيام من البنوك التقليدية والمخاطر المصاحبة لها أو حتى تقليص نفوذها على مستوى النظام المصرفي.

وللوصول إلى نتائج البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة، استخدم المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة، في محاولة لتسليط الضوء على الجانب التشريعي التنظيمي المؤطر للصيرفة الإسلامية في الجزائر مع قراءة للأنظمة الخاصة بها والمحددة من طرف بنك الجزائر، بالإضافة إلى تحليل واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر سواء على مستوى القطاع الخاص أو في شكل نوافذ إسلامية على مستوى القطاع العام. للوقوف على أهم التحديات التي قد تكون مثبطة لنجاح عمل هذه المؤسسات المالية التي أثبتت فعاليتها، حتى على المستوى العالمي.

تمثلت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة أو أحد جوانبه في ما يأتي:

- دراسة: سليمان ناصر، "تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2022.

تناولت هذه الدراسة، دراسة تقييمية عامة لتجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالتركيز على بنكي البركة والسلام ودراسة ملفات القروض لكل منهما مع دراسة مختصرة عن الشبابيك الإسلامية لثلاث نماذج لها، في محاولة لتحديد الأخطاء الشائعة العامة لتطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر بصورة عامة.

- دراسة: محمد فرحي، إنفتاح البنوك التقليدية على شبابيك الصيرفة الإسلامية _ قراءة في أحكام النظام رقم 20_02 مؤرخ في 15 مارس 2020، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6 (العدد 02)، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى قراءة النظام 02_20، الذي أعقب صدور النظام 02_18 الذي أسس لعهد جديد في الصيرفة الإسلامية من خلال فتح شبابيك إسلامية على مستوى البنوك التقليدية. وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام 02_20 يبقى مشوبا ببعض الغموض، وهو ما يستدعي مزيدا من التدخل والأكد أن الممارسة من شأنها أن تبرز مدى قدرة هذا التوجه على المنافسة والنقائص التي يجب تداركها في تبنيه.

- **Abdelhafid Benamraoui, Islamic banking: the case of Algeria, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Emerald Group Publishing Limited, Vol. 1 No. 2, 2008**

جاءت هذه الورقة البحثية كأول دراسة قامت بتقييم أول تجربة جزائرية للصيرفة الإسلامية، ألا وهي بنك البركة الجزائري من خلال تحليل القوائم المالية وتتبع العمليات التمويلية للوقوف على استثمارات البنك وقد خلصت الدراسة إلى أن معظم تمويلات البنك موجهة نحو المدى القصير، كما أن مخاطر الائتمان لا تزال العقبة الكبيرة أمام البنك.

أوجه الشبه والاختلاف مع الدراسات السابقة والإضافة العلمية لهذه الدراسة: هذه الدراسة تتوافق مع كل الدراسات السابقة، في أن التوجه نحو تبني الصيرفة الإسلامية خطوة موفقة بالنسبة للجزائر، خاصة مع تعميم فتح الشبابيك الإسلامية وجاءت هذه الدراسة لتجمع بين دراسة الواقع التشريعي التنظيمي للعمل المصرفي الإسلامي الذي ركزت عليه دراسة "محمد فرحي" وتحليل واقع الصناعة المصرفية الإسلامية على مستوى البنكين الإسلاميين بنك البركة الجزائري وبنك السلام للفترة الممتدة من 2012 إلى 2020 مع تحليل مختلف التحديات التي واجهت الجانب العملي التطبيقي لنجاح هذه المؤسسات من خلال تبويبها بشكل منفصل .

وفي سبيل معالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق الغرض من هذه الدراسة سيتم التطرق للمحاور الآتية:

- تطور الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا؛
- واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر؛
- التحديات التي تواجهها الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر.

I. تطور الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا

1. تطور الصناعة المصرفية الإسلامية

عرفت العمليات المصرفية التقليدية بحرية اختيار الأدوات التي تتناسب مع مختلف الاستراتيجيات المنتهجة، دون قيود شرعية تستند لأحكام الشريعة الإسلامية وتلتقي مع الصناعة المصرفية الإسلامية في أن الاثنين يعملان كوسيط بين المدخرين والمقترضين. (1) وما يميز العمل المصرفي الإسلامي كونه ينبثق من مؤسسة مالية مصرفية قادرة على تجميع الأموال وتوظيفها وتقوم بأداء الخدمات المالية والمصرفية وأعمال التمويل والاستثمار في مختلف المجالات وفقا لتوجهات الشريعة الإسلامية ومقاصدها بما يخدم التكافل الإسلامي وعدالة التوزيع ووضع المال في مساره الإسلامي السليم والمساعدة على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (2)

وما يميز مثل هذه المؤسسات المصرفية أنها عرفت رغم حداثتها انتشارا واسعا ليس على مستوى الدول العربية فحسب بل والغربية منها. ومن أهم عوامل توسع انتشار الصناعة المصرفية الإسلامية حسب دراسة قام بها صندوق النقد الدولي على 117 دولة ما يلي:

الجدول (01): عوامل توسع انتشار البنوك الإسلامية في العالم*

رقم	العامل	نتائج الدراسة
1	نسبة السكان المسلمين	كلما ازدادت حصة السكان المسلمين إلى إجمالي السكان في الدولة، ارتفعت فرصة انتشار البنوك الإسلامية.
2	معدل الفائدة الحقيقي	كلما كان معدل الفائدة الحقيقي منخفضا، أدى ذلك إلى مزيد من الإيداع لدى البنوك الإسلامية. وكلما تجاوزت معدلات الفائدة الحقيقية لحد معين (3,5 %)، فإن درجة انتشار البنوك الإسلامية تتباطأ، مما يعني أن المتعاملين الأقل التزاما أو غير المتدينين ينظرون إلى البنوك الإسلامية على أنها تقوم بدور مكمل للدور الذي تلعبه البنوك التقليدية
3	متوسط نصيب الفرد من الدخل	كلما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل، ترتفع مستويات المدخرات، ومن ثم تزداد حاجة المجتمع إلى عمليات الوساطة المالية التي تسهم في رفع درجة انتشار البنوك بما فيها البنوك الإسلامية.
4	أسعار النفط	كلما اعتمدت الدول الإسلامية وبخاصة في الشرق الأوسط على تصدير النفط، ساعدت المستويات المرتفعة لأسعار النفط في رفع درجة انتشار البنوك الإسلامية بصورة مباشرة في (الدول النفطية)

		أو بصورة غير مباشرة (في الدول المصدرة للعمالة إلى هذه الدول مثل مصر وباكستان)
5	درجة التكامل مع الدول الشرق الأوسط	كلما ازدادت درجة تكامل أي دولة مع دول الشرق الأوسط، ارتفع احتمال انتشار البنوك الإسلامية، حيث يزداد طلب المصددين والمستوردين في تلك الدول على خدمات البنوك الإسلامية
6	التقارب الجغرافي مع المراكز المالية الإسلامية (البحرين وماليزيا)	كلما ازدادت درجة قرب الدولة من المراكز المالية الإسلامية، ازداد إلمام هذه الدولة بالتمويل الإسلامي، ومن ثم تزداد فرصة انتشار البنوك الإسلامية.
7	درجة تطور النظام المالي المحلي	كلما ازدادت درجة تطور النظام المالي والمصرفي محلياً، ارتفعت درجة التطور والمنافسة وأصبح من السهل استيعاب المزيد من البنوك الإسلامية، ومن ثم تعمل البنوك الإسلامية كمكمل للبنوك التقليدية في هذه الحالة.
8	درجة الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي (التضخم وعجز الموازنة)	كلما ارتفع معدل التضخم (ارتفاع درجة عدم الاستقرار الاقتصادي)، أدى إلى تخفيض الإقبال على البنوك التقليدية والإسلامية، نظراً لتفضيل الأفراد في هذه الحالة الاحتفاظ بأموالهم في صورة أصول حقيقية. وكلما تحسنت الأوضاع المالية للدولة، ازداد انتشار البنوك الإسلامية
9	طبيعة المؤسسات السائدة في الدولة	كلما ازدادت درجة جودة المؤسسات والهيكل التنظيمية في الدولة، وازدادت قوة التشريعات القانونية فيها، ازدادت درجة انتشار البنوك الإسلامية التي ترتبط بأحكام الشريعة الإسلامية.

المصدر: عبد الحليم عمار غربي، الصناعة المصرفية الإسلامية (ماضيها وحاضرها ومستقبلها)، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الإصدار الأول، 2017، ص: 188.

يبين الجدول أعلاه أن العوامل المشجعة على انتشار البنوك الإسلامية لا تتعلق فقط بالدول المسلمة فحسب بل، هذه العوامل توضح أنه يمكن للدول غير المسلمة أو التي فيها أقلية مسلمة، أن تستفيد من هذا المصدر التمويلي البديل. ويمكن توضيح حصة البنوك الإسلامية من التمويل الإسلامي العالمي من خلال معطيات الجدول الآتي:

الجدول (02): توزيع صناعة الخدمات المالية الإسلامية عالميا

المجموع	أصول الصيرفة الإسلامية	الصكوك الإسلامية	صناديق الاستثمار الإسلامية	التأمين التكافلي	المبلغ مليار دولار
2698,2	1841,8	689,5	143,8	23,1	
100	68,3	25,6	5,3	0,9	النسبة المئوية %

المصدر: Islamic Financial Services Board, Islamic Financial services industry stability reports 2021, Malaysia, June, P 06

بالنسبة لإحصائيات الصكوك الإسلامية والصناديق هي لسنة 2020 كاملة أما البنوك

الإسلامية فهي حتى الربع الثالث لـ 2020 فقط أما التأمين يخص نهاية 2019

حافظت صناعة الخدمات المالية الإسلامية عالميا على نموها في عام 2020 برغم الجائحة والمقدر بـ 2,7 تريليون دولار أمريكي تقريبا كما يوضحها الجدول وبهذا تسجل نموا بقيمة 10,7 % سنويا مقارنة بسنة 2019 التي سجلت 2,44 تريليون دولار أمريكي، وقد ساهمت البنوك الإسلامية والأسواق الإسلامية في زيادة مؤشر الخدمات المالية الإسلامية العالمي في حين شهدت المساهمات التكافلية انكماشا طفيفا محققا 23,1 دولار أمريكي سنة 2020 مقابل 27,07 سنة 2019. أما البنوك الإسلامية فقد ارتفعت أصولها من 1,76 تريليون دولار أمريكي سنة 2019 إلى 1,84 تريليون دولار أمريكي سنة 2020.

أما عن مناطق التمويل الإسلامي، فتتصدر دول مجلس التعاون الخليجي الحصة بـ 48,9 % من إجمالي التمويل العالمي الإسلامي، أما دول إفريقيا فتتذيّل الترتيب بـ 1,7 % وهي نسبة ضعيفة.⁽³⁾ هذه النسبة تكشف بوضوح موقع الجزائر في قائمة التمويل الإسلامي الضعيفة باعتبارها دولة إفريقية.

II. واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

وسيتيم استعراض واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، انطلاقا من ما مدى توفر الإطار القانوني المنظم لهذا العمل؟

1. الإطار التشريعي والتنظيمي للصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

على الرغم من أن الجزائر سمحت بموجب قانون النقد والقرض (10/90) بفتح بنوك خاصة ومنحتها الاعتماد لممارسة العمليات المصرفية ذات الطابع الإسلامي على غرار بنك

البركة وبنك السلام، بالإضافة إلى فتح نوافذ إسلامية على مستوى بعض البنوك الخاصة. إلا أنها كانت تمارس عملياتها خارج الإطار القانوني كون أن بنك الجزائر لم يفرد أنظمة وقوانين خاصة بها، منفصلة عن القواعد الاحترازية والتنظيمية للبنوك التقليدية. ولم يراعي خصوصية نشاط الصيرفة الإسلامية حتى في التعديلات التي تلتته. إلى حين صدور النظام رقم (02/18) والنظام (02/20) معدلا للنظام الذي سبقه ويعتبران أول الأنظمة المحددة والمنظمة للصناعة المصرفية في الجزائر.

أ. النظام رقم (02/18) المتعلق بالصيرفة التشاركية

حدد بنك الجزائر قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية بمقتضى النظام رقم (02/18) الذي هدف إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد للفوائد. كما عمل على تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية.⁽⁴⁾

اعتمد هذا النظام على مصطلح الصيرفة التشاركية بدلا من المصارف الإسلامية التي تعني الرجوع للقواعد الشرعية والفقهية مع ضرورة ضبط الأحكام المعمول بها، في حين أن مصطلح التشاركية فيه نظر، حيث أن المصطلح الاقتصادي الأصلي يعني المشاركة في الموارد، وليس بالضرورة المشاركة في العمل والمخاطرة. كما أن المادة الأولى من النظام تفتح ثغرة قانونية في عدم تقنين عوائد المصارف الإسلامية بالتركيز على عدم تحصيل أو تسديد الفوائد فقط. أما المادة الثانية التي حصرت المنتجات التمويلية التشاركية في المrabحة والمشاركة والمضاربة والسلم والإستصناع والإجارة والودائع في حسابات الاستثمار في حين أن مصطلح التشاركية وجب أن لا ينطبق فقط على المrabحة والمشاركة وبقية الصيغ التي حصرتها النظام مستثنيا بذلك الصيغ الإسلامية الأخرى على غرار المزارعة والمساواة والمغارسة. وقد أغفل النظام العديد من المسائل المتعلقة بالرقابة الداخلية والخارجية على العمليات المصرفية الإسلامية ومهام الهيئة المسؤولة عنها بوضوح.

لهذه الأسباب وغيرها توقع الكثير من ذوي الاختصاص تعديل هذا النظام لتدارك أوجه القصور فيه والتسريع في ولوج الصيرفة الإسلامية.

ب. النظام رقم 20/02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية

ظهرت على النظام 18/02 مظاهر التسرع وشابه بعض القصور، ولم يطبق عمليا حتى تم إلغاؤه من خلال إصدار النظام رقم 20/02، الذي جاء بنظرة أعم وأشمل وأكثر وضوحا، وصحح كثير من تلك الأوضاع من خلال مواده التي بلغت 24 مادة وتممته التعليمات 20/03 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية من خلال 60 مادة. ويمكن تسجيل أن أهم ما جاء به هذا النظام مقارنة بسابقه هي: (5)

- استخدام مصطلح الصيرفة الإسلامية بصورة صريحة بدلا من الصيرفة التشاركية.
- ضرورة الترخيص المسبق من بنك الجزائر لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، بعد الحصول على شهادة المطابقة الشرعية مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- إلزامية حيازة البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية مثل باقي البنوك الأخرى العاملة في الجزائر.
- عدد هذا النظام منتجات الصيرفة الإسلامية في ثمانية أنواع وعرف كل منتج بالتفصيل وهي: المربحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار. وكانت التعليمات 20/03 عرض مفصل لكيفية عمل هذه العمليات وشروطها.
- التعريف بشباك الصيرفة الإسلامية على أنه هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية.
- ضرورة الاستقلالية المالية والإدارية للنوافذ الإسلامية عن الهياكل الأخرى للبنك من خلال الفصل المالي والمحاسبي عن باقي أنشطة البنك من حيث إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم النوافذ الإسلامية والفصل الإداري من خلال وجود هيكل تنظيمي مستقل وموظفين متخصصين في الصيرفة الإسلامية.

ج. الرقابة الشرعية للصيرفة الإسلامية

يقصد بالرقابة الشرعية، متابعة وفحص وتحليل الأنشطة والأعمال والتصرفات التي يقوم بها المصرف للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ووضع البدائل المشروعة لها. والرقابة الشرعية بهذا المفهوم تنطوي على أمرين: الإفتاء والتدقيق.⁽⁶⁾

بالنسبة للبنوك الجزائرية التي تقدم منتجات إسلامية يتعين حسب ما جاء في المادة 15 من النظام رقم 20/02، عليها أن تنشأ هيئة رقابة شرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينون من طرف الجمعية العامة للبنك، وتكمن مهام الهيئة على وجه الخصوص في إطار مطابقة المنتجات للشريعة الإسلامية. والملاحظ أنه لم تتم الإشارة إلى مدى إلزامية قرارات الهيئة وكيفية التنسيق بينها وبين الموظفين خاصة عند مواجهة عدم الوضوح أو عدم الفهم للمعاملات الإسلامية من طرف الموظفين.

2. تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

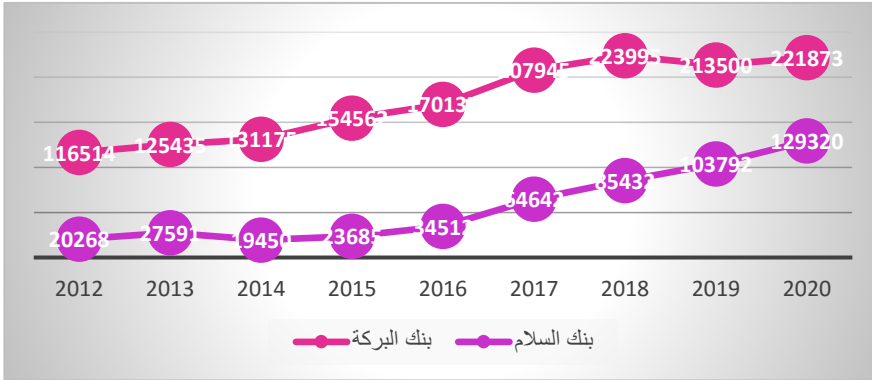
كانت البنوك الخاصة هي البوابة الأولى لولوج الصيرفة الإسلامية في الجزائر ولم يكن ذلك ضمن استراتيجيات محددة من طرف الدولة، بل كان نتيجة لتحرير المالي بموجب قانون النقد والقرض الذي فتح الباب أمام القطاع الخاص. ثم جاءت فكرة التوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية.

أ. واقع البنوك الإسلامية في الجزائر

ظهر أول بنك إسلامي في الجزائر سنة 1991 وهو بنك البركة الجزائر (جزائري سعودي) ليليه بعد أقل من عشرين سنة بنك السلام البحريني سنة 2008. وهذا ما جعل بنك البركة يحتل الصدارة حتى بعد فتح بنك السلام من خلال تعبئة الموارد وإعادة توزيعها من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية الإسلامية (المrabحة، البيع لأجل، بيع السلم، الإجارة، الاستصناع، المشاركة، المضاربة) من طرف كلا البنكين. وهذا ما يوضحه الجدول الملحق المعبر عن تطور نشاط البنكين

لقراءة الأرقام الواردة في الملحق تم توضيحها في التمثيل البياني الآتي:

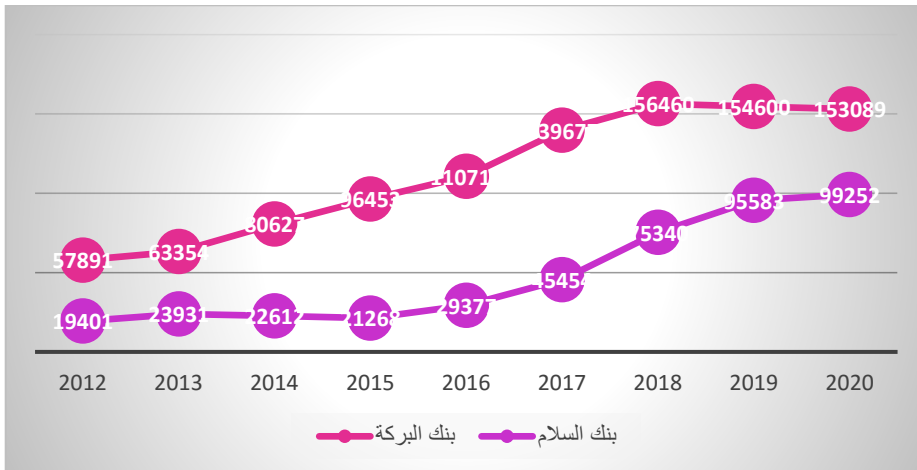
الشكل (01): تطور قيمة الودائع لبنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائري



المصدر: تم إعداده بناء على معطيات الجدول رقم (03)

الملاحظ أن قيم الودائع لكلا البنكين عرفت منحنى تصاعدي، لكنه كان بطيء جدا بالنسبة لبنك السلام خاصة سنة 2014 التي عرفت تراجع. وكان ذلك راجع لظروف استثنائية عرفها البنك في تلك الفترة، حيث تمت إدارته من طرف متصرف إداري عينه بنك الجزائر نظرا لوجود خلافات بين المساهمين وذلك للفترة جويلية 2014 وجويلية 2015.⁽⁷⁾

الشكل (02): تطور قيمة التمويلات لبنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائري



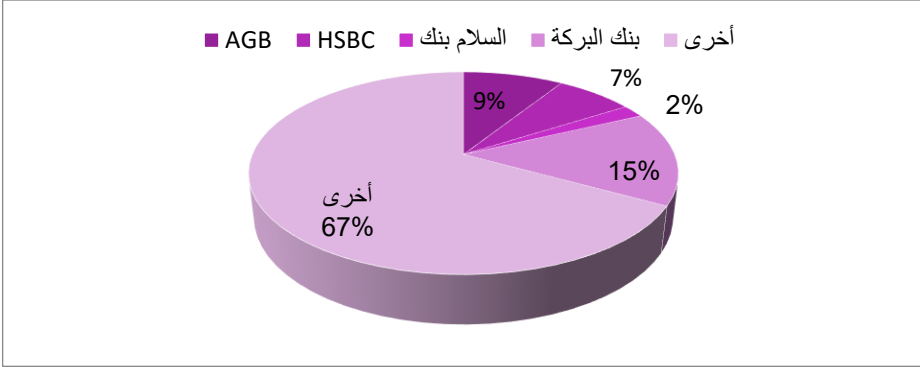
المصدر: تم إعداده بناء على معطيات الجدول (03)

كذلك التمويلات لكلا البنكين عرفت تطور مستمر، خلال الفترة المدروسة وهذا يدل على أن هناك إقبال وثقة في التعامل مع هذا النوع من البنوك الخاصة في الجزائر، خاصة بعد

أزمة الثقة التي خلفتها أزمة البنك الخاص الخليفة بالإضافة على تسجيل أرباح موجبة كما تبينه النتيجة الصافية لكلا البنكين.

كما أن المساهمة الضعيفة للقطاع الخاص جعلت بنك البركة وبنك السلام الإسلاميين يكتسبان حصص سوقية ضعيفة ضمن القطاع المصرفي ككل والقطاع الخاص. كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل (03): الحصة السوقية للبنوك الإسلامية ضمن القطاع الخاص في الجزائر



المصدر: تم إعداده من طرف الباحثة انطلاقاً
عبد الكريم بوغندوز وسفيان قعلول، الصناعات المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والآفاق، الإمارات العربية المتحدة، تقرير صندوق النقد العربي، 2020، ص: 25.

الملاحظ أن الحصة السوقية الأكبر ينفرد بها بنك البركة الجزائري ضمن القطاع الخاص. وهو يعتبر من أبرز البنوك على الساحة المصرفية الجزائرية، وصنف كأحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي حسب تصنيف مجلة Global Finance لسنة 2018، وهو أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية ويحتل الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي ويقدم خدمات تمويل في المجال العقاري.⁽⁸⁾ كما يملك البنك رؤية واضحة تتبلور في تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات من خلال ممارسة العمل على الأسس الأخلاقية المستمدة من الشريعة الإسلامية لكافة المعاملات وتطبيق المعايير المهنية بما يمكن من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع مختلف شركاء البنك من عملاء، موظفين ومساهمين. وتبين التقارير السنوية للبنك اهتمامه الكبير بتفعيل المسؤولية

الاجتماعية، من خلال قيام البنك بأعمال التطوير والمساهمة الاجتماعية من عدة أشكال بهدف تعزيز هوية المواطن من خلال:

- إنشاء شركة وقفية للتكوين المعني بتسيير وتعبئة القرض الحسن للزكاة.
- تقديم مساندات وهيبات للمعوزين.⁽⁹⁾

وعلى الرغم من أن البنوك الإسلامية عرفت انتشارا واسعا حتى في الدول الغربية إلا أن توسعها في الجزائر كان محتشما كما يوضحه الجدول الآتي

الجدول (04): عدد البنوك والنوافذ الإسلامية في الجزائر

البنوك الإسلامية	النوافذ الإسلامية	تاريخ أول ظهور
02	9	بنك البركة الجزائري سنة 1991

المصدر: تم إعداده من طرف الباحثة بناء على معلومات من المواقع الرسمية للبنوك الجزائرية

الملاحظ أن الجزائر اهتمت بالتوسع في مجال الصيرفة الإسلامية، خاصة منذ صدور النظام 20/02 من خلال امتلاكها لـ 11 بنكا مواولا للصيرفة الإسلامية منها 06 نوافذ إسلامية داخل بنوك عمومية، علما أن سيطرة البنوك العمومية على النظام المصرفي الجزائري فاقت 90 % وهذا ما يمكن أن يكون له الأثر الإيجابي في توسع وانتشار الصيرفة الإسلامية على مختلف فروع البنوك الإسلامية.

ب. واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر

بدأت تجربة النوافذ (الشبابيك) الإسلامية منذ عدة سنوات وتتمثل خاصة في البنوك الأجنبية، أي قبل فتحها في البنوك العمومية وهي كما تمت الإشارة إليها حصتها السوقية ضعيفة جدا، على غرار بنك الخليج الجزائر، تراست بنك الجزائر، بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر، وينحصر نشاطها التمويلي في صيغة المراجعة والسلم والبيع بالتقسيط، وغياب تام لصيغ المشاركات كالمضاربة والمشاركة. وحتى مع فتح هذه النوافذ على مستوى البنوك العمومية من المبكر تقييم التجربة إلا أن هناك توقعات بفشل هذه الشبابيك في البنوك العمومية لما تعانيه هذه البنوك من مخلفات العهد الإشتراكي، والحل هو منح المزيد من التراخيص لإنشاء بنوك إسلامية كاملة الصفة.⁽¹¹⁾

وعلى الرغم من هذه التوقعات، تطمح وزارة المالية إلى رفع عددها إلى 320 نافذة للبنوك العمومية مع نهاية 2021 على مستوى التراب الوطني. ويبقى من المبكر تقييم أداء هذه النوافذ بسبب حداثة ظهورها.⁽¹²⁾ إلا أنه يمكن تسجيل أن هناك إرادة حقيقية لتفعيل الصيرفة الإسلامية من خلال توسعة ورفع الكثافة المصرفية لمثل هذه المصارف. ومحاولة حصر التحديات لتمكين المتعاملين من الثقة والشعور بالأمان في شرعية مثل هذه التعاملات التي طالما كانت حلم يرجوه كل مسلم.

III. التحديات التي تواجهها الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية عريقة إذا ما قورنت ببقية الدول المغاربية، ورغم غياب إطار قانوني وتشريعي يميز بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية (قبل صدور النظام 20/02)، إلا أن البنكين البركة والسلام تمكنا من شق طريقيهما لتجاوز الكثير من التحديات التي تواجههما وتحقيق نتائج جيدة مقارنة بالبنوك الخاصة الأخرى العاملة بالجزائر. إلا أن الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في السوق المصرفية المحلية محدودة وهامشية لا تكاد تتجاوز نسبة 03 %.⁽¹³⁾ وإذا كانت الجزائر تطمح إلى رفع حصة التمويل الإسلامي بشكل معتبر من خلال وضع الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية والتوجه نحو فتح العديد من النوافذ الإسلامية، فهذه الجهود غير كافية لتحقيق ذلك لأن هناك العديد من التحديات التي يجب مواجهتها وتذليل العقبات التي ترافقها ومن هذه التحديات ما يأتي:

1. تحديات قانونية

تظهر العديد من التحديات القانونية حتى بعد صدور النظام 20/02 الذي يبقى غير كاف خاصة فيما يتعلق بعلاقة مؤسسات الصناعة المصرفية مع بنك الجزائر كبنك مركزي وآليات الرقابة الموحدة من طرفه على كل المصارف العاملة التقليدية منها والإسلامية. وترداد الإشكالية حدة مع ظهور النوافذ الإسلامية ضمن هيئة تقليدية وهذا ما يطرح عدة تساؤلات حول فعالية أدوات بنك الجزائر الرقابية على مثل هذه المعاملات الشرعية. عادة ما يكون البنك المركزي قد بنى منهجه في الرقابة والتعامل ليتلاءم مع طبيعة عمل البنوك التقليدية، إذ يعمل بأدوات دين قائمة على أساس الفائدة وحينئذ فالعلاقة بينهما هي علاقة استثنائية تسودها إشكالات شتى.⁽¹⁴⁾

ولما كانت الصلاحيات الرقابية لبنك الجزائر بآلياتها المتنوعة، تنصب على نشاط المصارف، لتشمل لاسيما مدى احترامها جملة القواعد والأنظمة المهنية الواجبة التطبيق، فإن الوقوف عند طبيعة هذه الآليات الرقابية وتحت رقابة علماء فقه المعاملات يمكن وضعها في خانتين، إحداهما تضم آليات رقابية غير متعارضة مع الضوابط الشرعية وأخرى متعارضة مع هذه الأخيرة، كونها تركز على سياسات وقواعد ربوية تأخذ سعر الفائدة ومعدل الخصم أساسا في تعاملاتها: (15)

- تضم المجموعة الأولى السياسات النقدية التي لا تعتمد في أصلها على القواعد الربوية كمبدأ عمل لها؛ وتتمثل في أسلوب الإقناع الأدبي، إلى جانب بعض الأوامر والتعليمات وصلاحيات بنك الجزائر في مباشرة التحقيقات على مستوى المصارف بما فيها تلك التي يمارسها أعوانه لصالح اللجنة المصرفية.
 - أما المجموعة الثانية فتتضمن مجموع السياسات النقدية التي تعتمد سعر الفائدة كوسيلة محورية في آلية عملها، وتشمل سياسة السوق المفتوحة، سياسة إعادة الخصم، تحديد نسبة الاحتياطي الإلزامي وسياسة سعر الفائدة.
- ومما سبق يمكن القول أن بنك الجزائر لا يفرق في تعامله بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية، لذلك لا بد من استكمال المنظومة التشريعية والأطر القانونية المنظمة لعمل الصناعة المصرفية الإسلامية التي تستوجب تعاملاتها الضبط وفق للمبادئ الشرعية بما في ذلك علاقتها مع البنك المركزي (بنك الجزائر).

2. تحديات شرعية

تنفرد المصارف الإسلامية بالرقابة الشرعية عن غيرها كونها تكسيها الصبغة وتزرع الثقة في نفوس المتعاملين معها وثقة المجتمع ككل. والصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر تواجه تحديات شرعية تمس النوافذ الإسلامية وأخرى تتعلق بالمصارف الإسلامية على غرار بنك البركة والسلام. فلا حرج في تعاون النوافذ الإسلامية والمصارف الإسلامية مع غيرها من المصارف التجارية الأخرى في إطار الشريعة الإسلامية:

بالنسبة للنوافذ الإسلامية، تبعيتها لبنك تقليدي تبعث الريبة والقلق بالنسبة للمتعاملين معها ومن باب اتقاء الشبهات، يفضل الكثير من العملاء تجنب التعامل معها خوفا من عدم احترام الجانب الشرعي.

من الناحية الشرعية إذا اختلطت أموال المصرف الإسلامي بمال حرام يجب التخلص منه في باب الخير دون مقابل، حتى يطهر فאלله طيب لا يحب إلا طيباً.⁽¹⁶⁾ أي من الضروري التأكد من استقلالية النواخذ الإسلامية عن البنك التقليدي من الناحية المالية والمحاسبية والتنظيمية وهذا ما تمت الإشارة إليه في النظام 20/02 المؤرخ في 15 مارس 2020. إلا أن الواقع العملي يخالف ذلك فالفائض من السيولة عادة ما يتم تجميعه من طرف البنك الرئيسي من مختلف الوكالات ليتم استخدامه في معاملات أغلبها ربوية وهذا مناف لمطالب الشريعة الإسلامية.

كل هذه التحديات الشرعية تحتاج التنسيق بين هيئة الرقابة الشرعية للرقابة الداخلية والهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية باعتبارها هيئة رقابة خارجية وتضطلع كذلك بالإفتاء في المجال المالي والمصرفي.⁽¹⁷⁾ ناهيك عن تأهيل هذه الهيئات لتمارس مهامها على أسس شرعية، فالمعاملات الإسلامية في المصارف والنواخذ الإسلامية العاملة بالجزائر تواجه العديد من المخاطر التشغيلية التي تبين الخطأ باستخدام بعض الصيغ التمويلية وتزداد هذه المخاطر عند اختلاف الآراء وتضاربها حول الحكم الشرعي. فمثلاً عملية المراهجة لا يتم فيها تملك ما يباع وهذا ما لمسناه في التعامل مع بنك البركة الجزائري (عند شراء سيارة بالمراهجة) لم يكن البنك مالك للسيارات بل كان مجرد وسيط وهذا توجه غير شرعي يفقد الثقة في التعامل مع هذه المصارف لابد من التغلب عليه.

3. تحديات متعلقة بالتخصص في العمل المصرفي الإسلامي

قامت البنوك المقبلة على فتح النواخذ الإسلامية بتوجيه العنصر البشري الذي سيكلف بالمعاملات المصرفية الإسلامية للتدريب على مثل هذه المعاملات من خلال دورات تكوينية قصيرة المدى، وكانت هذه الدورات تعريفية بمنتجات الصيرفة الإسلامية ورافقها تدريب على برامج التشغيل للعمليات المحاسبية (Logiciels). وأغلب الكوادر هي في الأصل تعمل في هذه المصارف التقليدية، ولم يتم توظيف خارجي لأهل اختصاص من ذوي الخبرات في العمل المصرفي الإسلامي والذين من المؤكد ستكون لديهم الخبرة الكافية لفهم المعاملات الإسلامية ومعالجة الصعوبات الممكن مواجهتها من الناحية العملية.

وقد يؤدي افتقار موظفي المصارف الإسلامية للتأهيل والتكوين والكفاءة بسبب عدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري، إلى التشكيك في شرعية المعاملات المصرفية الإسلامية إذا

كانت موكلة إلى إطرارات غير مؤهلة وغير ملمة بالعمل المصرفي الإسلامي. الذي يتسم بالتعقيد وتعدد المداخل المرتبطة بالجوانب الفقهية وهذا يتم الفصل فيه من طرف هيئة الرقابة الشرعية التي لا بد وأن تكون على قدر من الاحترافية في المجال. ويبقى التطبيق هو خير موجه لهذه التحديات التي لا بد من دراستها ومحاولة استدراكها لتحقيق الغاية من ولوج عالم الصيرفة الإسلامية.

4. تحديات أخرى

في إطار القانون الذي يحكم نشاط البنوك التجارية في الجزائر فإن الضريبة المفروضة عليها تخص المصارف التقليدية، فمن المفروض أن تختلف المعالجة الضريبية لأرباح المصرف الإسلامي عن فوائد المصرف التقليدي، إلا أن الواقع يبين أن القانون الجزائري لم يفصل بين المصرفين فكليهما يخضع لنفس المعاملة الجبائية والضريبية وهو ما يرفع إشكالا عن أنشطة المصارف الإسلامية.⁽¹⁸⁾ واستكمالا لعمل هذه المصارف لا بد من وضع إطار متكامل للحوكمة ومراجعة المعالجات الضريبية والمحاسبية للمعاملات المصرفية الإسلامية وطرق الإفصاح وإعداد التقارير المالية وغيرها.⁽¹⁹⁾

وعلى أية حال، فإنه ما من تجربة ولدت كاملة، بل إن التطبيق دوما ما تشوبه بعض التحديات التي تتضح مع الممارسة، وهي بكل تأكيد تحديات يمكن حلها أو تجاوزها، شرط الرغبة في إنجاح التجربة.

خاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية، نخلص إلى أن توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية يعتبر من الخطوات الهامة التي كان عليها أن تخطوها منذ أمد بعيد سواء من ناحية الانتماء الديني أو من ناحية مسارعتها بتطبيق صيرفة إسلامية أثبتت فعاليتها بتحقيق عوائد مرتفعة وقامت بحماية العديد من الاقتصاديات من أزمات عدة حتى الغربية منها. كما أن التوجه نحو إدماج البنوك العمومية في العمل المصرفي الإسلامي من شأنه أن يسرع وتيرة نجاح هذا النوع من المعاملات لأن البنوك العمومية تسيطر بنسبة كبيرة على السوق المصرفية الجزائرية لا تضاهيها نسبة البنوك الخاصة التي لا تتعدى نسبة 03 %. وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج المتعلقة بواقع الصيرفة الإسلامية وتحدياتها في الجزائر منها:

- بذلت الجزائر جهودا معتبرة في مجال الصيرفة الإسلامية ولكنها متأخرة مقارنة بدول العالم الأخرى.
- بنك البركة الجزائري أول بنك خاص إسلامي في الجزائر عمل لعقدين خارج التشريع المصرفي الإسلامي ويحتفظ بأكبر حصة سوقية ضمن السوق المصرفية الخاصة.
- البنوك الخاصة كانت هي البوابة الأولى لولوج الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- التوسع في فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة إيجابية وفرصة مشجعة للتحويل المصرفي الإسلامي في انتظار التحول الكامل.
- النظام رقم 20/02 هو أول الأنظمة المحددة والمنظمة بصورة صريحة للصناعة المصرفية في الجزائر.
- لا يجب الاكتفاء بالنظام رقم 20/02 لتنظيم العمل المصرفي الإسلامية، بل يجب إصدار قوانين مرافقة ضريبية، التأمينات،...إخ.
- تواجه المصارف الإسلامية العديد من التحديات: القانونية، الشرعية، الضريبية، الاستقلالية، تأهيل العنصر البشري. ولا زالت التجربة العملية قادرة على كشف العديد من العقبات.
- وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن إدراج مجموعة من التوصيات في سبيل إنجاح تجربة الجزائر في التحول نحو الصناعة المصرفية الإسلامية كالآتي:
- الخروج من دائرة التشريع إلى التطبيق العملي لاكتشاف الانحرافات المعيقة للتوسع في العمل المصرفي.
- توضيح طريقة عمل المنتجات الإسلامية بالنسبة للموظفين من خلال التكوين والتدريب المستمرين من الناحية العملية وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الشرعية.
- محاولة كسب ثقة العملاء من خلال التعريف الجيد بالمنتجات الإسلامية والخروج من دائرة تعبئة الودائع وهي الخطوة الأولى التي انتهجتها النوافذ الإسلامية إلى الاستثمار.
- معالجة نقاط الضعف الواردة في النظام رقم 20/02 وإنعاش المناخ القانوني لمساعدة المصارف الإسلامية على التوسع.
- توضيح العلاقة بين بنك الجزائر كهيئة رقابية على كل النظام المصرفي والنوافذ الإسلامية داخل المصارف التقليدية.

- الهيئة الوطنية للإفتاء وللرقابة الشرعية لابد وان تتمتع بالاستقلالية التامة.
- الاعتماد على ذوي الخبرة والاختصاص في العمل المصرفي الإسلامي وربط العلاقة بينهم وبين المؤسسات المصرفية الإسلامية خاصة المهتمين بالشريعة الإسلامية وفقه المعاملات.

الملاحق

الجدول (03): تطور نشاط بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائري (مليون دج)

السنوات	بنك البركة الجزائري			بنك السلام الجزائري		
	الودائع	التمويلات	النتيجة الصافية	الودائع	التمويلات	النتيجة الصافية
2012	116514	57891	4190	20268	19401	1119
2013	125435	63354	4092	27591	23931	1266
2014	131175	80627	4306	19450	22612	1383
2015	154562	96453	4108	23685	21268	301
2016	170137	110711	3984	34512	29377	1080
2017	207945	139677	3548	64642	45454	1181
2018	223995	156460	5167	85432	75340	2418
2019	213500	154600	6333	103792	95583	4007
2020	221873	153089	4227	129320	99252	3069

المصدر: التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائري

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ المراجع باللغة العربية

1. الأنظمة

[1] المادتين 1 و2، نظام رقم 18/02 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة

التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الصادر في . (04 نوفمبر، 2018). تاريخ الاسترداد 05

04، 2022، من <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2018arabe.pdf>

[2] النظام 20/02. (15 مارس، 2020). المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

2. الكتب

[1] سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، 2022

- [2] عبد الحليم عمار غربي، الصناعة المصرفية الإسلامية (ماضيها وحاضرها ومستقبلها)، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الإصدار الأول، 2017

3. المقالات والدوريات

- [1] أحمد عبد الكريم نهاد، الصناعة المصرفية الإسلامية المفهوم والفلسفة، التحديات التي تواجهها والآفاق المستقبلية لها. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14 (51)، 2008.
- [2] بن موسي أحمد ومنير خطوي، النوافذ الإسلامية كآلية لتنشيط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 05 (العدد 02)، 2021.
- [3] البشير بن عبد الرحمن وحكيمة شرفة، الرقابة على المصارف الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تقليدية" إشكالات العلاقة مع البنك المركزي"، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 3 (العدد 2)، 2020.
- [4] سيد علي بارد وعبد القادر بحيج. (2021). إشكالية وجود الرقابة الشرعية واحترام الضوابط المنظمة للمعاملات المصرفية الإسلامية_دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر. Revue Algérienne d'economie et gestion 15(01)
- [5] محمد فرحي. (ديسمبر، 2021). إنفتاح البنوك التقليدية على شبائيك الصيرفة الإسلامية _قراءة في أحكام النظام رقم 20/02 المؤرخ في 15 مارس 2020. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6 (العدد 02)
- [6] ميلود بن حوحو، قراءة في أحكام النظام 20/02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، جامعة المسيلة، المجلة الجزائرية لقانون الاعمال، العدد الأول، (جوان، 2020).

4. التقارير

- [1] عبد الكريم بوغندوز وسفيان قعلول. (2020). الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والآفاق. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية

- [1] Abdelhafidh benamraoui, Islamic banking case of Algeria, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Emerald Group Publishing Limited, Vol1, No. 2, 2008.
- [2] Islamic Financial Services Board, Islamic Financial services industry stability reports 2021, Malaysia.

ثالثا/ المواقع الإلكترونية

[1] <https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar>

[2] وكالة الأنباء الجزائرية. (16, 03, 2021).. من بنوك عمومية: عدد شبابيك الصيرفة الإسلامية سيصل إلى 320 بنهاية 2021: <https://www.aps.dz/ar/economie/103614-320-2021>

التهميش والاقتباس

(1) Abdelhafidh benamraoui, Islamic banking case of Algeria, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Emerald Group Publishing Limited, Vol1, No. 2, 2008, p : 05

(2) أحمد عبد الكريم نهاد، الصناعة المصرفية الإسلامية المفهوم والفلسفة، التحديات التي تواجهها والأفاق المستقبلية لها. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14 (51)، 2008 ص: 180.

* للتفصيل أكثر أنظر:

Patrick Imam and Kangni Kpodar, "Islamic Banking: How Has it Diffused?", IMF Working Paper, No. 10/195, (IMF), August 2010, pp. 10-20.

(3) Islamic Financial Services Board, Islamic Financial services industry stability reports 2021, Malaysia, June, p: 06

(4) المادتين 1 و2، نظام رقم 18/02 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الصادر في (04 نوفمبر، 2018). تاريخ الاسترداد 05/04/2022، من <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2018arabe.pdf>

(5) النظام 20/02. (15 مارس، 2020). المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

(6) ميلود بن حوحو، قراءة في أحكام النظام 20/02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، جامعة المسيلة، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، العدد الأول. (جوان، 2020) صفحة 90.

(7) سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، 2022، ص: 70.

(8) <https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar> تاريخ الإطلاع 2022/06/16

(9) <https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar> المسؤولية- الاجتماعية/بنك- البركة-?lang=ar تاريخ الإطلاع 2022/06/16

(11) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص: 362.

(12) وكالة الأنباء الجزائرية. (16, 03, 2021). تاريخ الاسترداد 08/04/2022، من بنوك عمومية: عدد شبابيك الصيرفة الإسلامية سيصل إلى 320 بنهاية 2021: <https://www.aps.dz/ar/economie/103614-320-2021>

(13) عبد الكريم بوغندوز وسفيان قعلول. (2020). الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والأفاق. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، ص: 40.

(14) البشير بن عبد الرحمن وحكيمة شرفة، الرقابة على المصارف الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تقليدية المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 2، 2020 ص: 166.

- (15) محمد فرحي، إنفتاح البنوك التقليدية على شبابيك الصيرفة الإسلامية _قراءة في أحكام النظام رقم 20/02 المؤرخ في 15 مارس 2020. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6(العدد 02)، 2021، ص ص : 1211-1212
- (16) سيد علي بارد وعبد القادر يحيح، إشكالية وجود الرقابة الشرعية واحترام الضوابط المنظمة للمعاملات المصرفية الإسلامية، Revue Algérienne d'economie et gestion، 15(01)، 2021، ص: 211.
- (17) للتفصيل أكثر أنظر فرحي محمد، مرجع سابق، ص ص: 1213-1216.
- (18) بن موسي أعمار ومنير خطوي، النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 05(العدد 02)، 2021، ص ص : 98-99.
- (19) عبد الكريم بوغندوز وسفيان قعلول، مرجع سابق، ص: 40.